

# الديمقراطية والإسلام في الأردن: 1990-2010

وما أوتيتم من العلم إلا قليلا

والله يهدي من يشاء  
وأمرهم شورى بينهم  
كان الناس أمة واحدة  
وجادلهم بالتى هي أحسن

لا إكراه في الدين  
إن الحكم إلا لله  
وشاورهم في الأمر  
قل يا أهل الكتاب



عدي الهواري



عدلي الهوّاري

Adli Hawwari

info@oudnad.net

عنوان الفصل: الديمقراطية والشريعة  
عنوان الكتاب: الديمقراطية والإسلام في الأردن  
2010-1990

العنوان المكمل: - -

مؤلف الكتاب: عدلي الهوّاري

لغة الكتاب: العربية

الطبعة: الأولى

عام النشر: 2018

الناشر: دار عود الند، هارو-لندن، بريطانيا

Chapter Title: Democracy and Islamic Law [Shari'a]

Book Title: Democracy and Islam in Jordan  
1990-2020

Book Subtitle: - -

Book Author: Adli Hawwari

Language: Arabic

Edition: 1st

Year: 2018

Publisher: Ud al-Nad Books, Harrow, UK

عود  
الند

عود الند  
Ud al-Nad  
www.oudnad.net

## الديمقراطية والشرعية

لا يزال هناك سؤال هام آخر ينبغي لي الإجابة عنه. هل يمكن أن تتعايش الديمقراطية والشرعية؟ هل يمكن تبني الديمقراطية في بلد مسلم، وفي الوقت نفسه تطبيق الشريعة؟ هذه نقطة مهمة ويجب مناقشتها كما ناقشت مسائل أخرى غيرها<sup>1</sup>.

هناك إجابتان ممكنتان عن هذا السؤال. الأولى هي الإجابة بنعم: من الناحية النظرية، تعايش الشريعة والديمقراطية ممكن. الشريعة مرادف للقانون. يقال كثيراً شريعة الغاب. كذلك كلمة سنة تستخدم بمعنى قانون، فكثيراً ما يقال هذه سنة الحياة. القانون والديمقراطية يتعايشان في الدول الديمقراطية، وسيادة القانون مبدأ مهم جداً في نظام الحكم الديمقراطي. تختلف القوانين بشأن الحقوق من دولة ديمقراطية إلى أخرى. وينطبق المنطق نفسه على بلد مسلم يرغب في تطبيق الديمقراطية والشرعية في وقت واحد.

مفهوم الشريعة أوسع مما يظن البعض (وخاصة في الغرب)، فهي تحدد عقوبات لجرائم مثل السرقة والقتل، ولأعمال أخرى وأمور أخرى لا عقاب عليها بمقتضى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كالميل الجنسي، أو تغيير الدين. في الدول ذات الأغلبية المسلمة، سواء أكانت علمانية مثل تركيا، أو معادية للعلمانية مثل السعودية، تطبق الشريعة بشكل أو بآخر ضمن قوانين تتعلق بالزواج والإرث والاقتصاد، على سبيل المثال.

وحتى في الدول الغربية، وجد القطاع المصرفي أنه يمكنه أن يجتذب الزبائن إذا كان العمل يتم بطريقة تتوافق مع الشريعة. لذلك، أنشأت بعض المؤسسات المالية أقساماً مصرفية واستثمارية إسلامية.

أود التأكيد هنا أنني أشرح فقط أن الشريعة تعني القانون، وأن المصطلح أوسع مما يظن الكثير من الناس (وخاصة في الغرب) فهناك ظن أن تطبيق الشريعة يعني تطبيق الحدود، ولكن الشريعة أوسع من الحدود.

1 أشكر البروفسورة شانثال موف على إثارة هذه المسألة في مناقشتنا حول الإسلام والديمقراطية.

بعد التوضيح السابق، يجب أن أشرح كيف يمكن التوفيق بين تطبيق الحدود وحقوق الإنسان العالمية ضمن نظام ديمقراطي يقوم على هذه الحقوق. يمكن الوصول إلى الإجابة عن طريقين. الأول، هو أن ثمة افتراضاً خاطئاً وهو أن تطبيق الحدود مطلوب في كل الدول الإسلامية. هناك نقاشات قديمة وجديدة حول تطبيق الشريعة حتى بين من يريدون تطبيقها. بعض الناس يعارض التطبيق الفوري، وبعض آخر يدعو إلى التطبيق التدريجي. ويقول آخرون إن بعض الحدود، كالرجم أو قطع اليد، نادراً ما نفذ في الماضي، لأن الشروط التي يجب أن تستوفى قبل التنفيذ من المستحيل تقريباً أن تستوفى. على سبيل المثال، عقوبة الزنا تتطلب أن يشهد الفعل أربعة أشخاص. أما في الواقع، فإن المعاشرة تتم بعيداً عن العيون، وبالتالي لا يمكن تلبية شرط وجود أربعة شهود. أصحاب مثل هذا الموقف يستنتجون أنه لا يمكن تطبيق الحدود لأن معايير الإثبات عالية جداً. في دولة مثل السعودية، حيث تطبق الحدود، كثيرون يعتقدون أن تطبيق الحدود فيها انتقائي. ولذلك، فإن هذا النموذج لا يغري الدول الإسلامية الأخرى باتباعه.

غالبية الدول المسلمة لا تطبق الحدود. الأردن، الذي تركز عليه هذه الدراسة، أحد هذه الدول. بعض القوانين في الأردن ضمن قواعد الشريعة (الأسرة والقضايا ذات الصلة)؛ والبعض الآخر ليس كذلك (البنوك والاقتصاد). القوانين وتفسيرات القوانين تتطور. كان القانون في الغرب يعاقب على المثلية الجنسية. الشاعر والمسرحي الأيرلندي الشهير أوسكار وايلد حوكم في بريطانيا وسجن بسبب المثلية. في الوقت الحاضر، يجيز القانون للمثليين الزواج.

بعض المسلمين يقولون إن قوانين الله لا تتطور. من وجهة نظر عقلانية نقدية، هذا الموقف المتشدد لن يخدم الإسلام أو المسلمين، لأنه يرفض الآراء البديلة. يميز بعض المختصين المسلمين بين الشريعة والفقه. ويوضح أبو المجد (2006، ص 88-89) أن الذين يساؤون بينهما يرتكبون خطأ كبيراً. الفقهاء بشر، وطاعتهم ليست واجبة. كذلك، فإن العوا (2006، ص 232-233) يشرح أن الآراء التي عبر عنها الفقهاء في الماضي لا تلزم المسلمين في العصور اللاحقة، لأن الظروف تغيرت.

بعبارة أخرى، في حين أن مسألة تطبيق الشريعة في بلد ديمقراطي تنطوي على تناقض كما يبدو للوهلة الأولى، إلا أن التدقيق في المسألة يكشف

ثلاث نقاط. الأولى هي أنه لا يوجد تفسير واحد للشرعية. والثانية هي عدم وجود اتفاق بشأن التطبيق الفوري أو التدريجي. والثالثة هي أنه ليس كل المسلمين يريدون تنفيذ الحدود.

## خلاصة

بالنسبة لمفهوم وتعريف الديمقراطية سيجد الباحث نفسه مضطرا لمناقشة آراء عديدة قبل أن يمكنه بدء الحديث عنها كمفهوم له معنى واضح. وبعد ذلك، يواجه الباحث مجموعة ثانية من الآراء في مسألة عدم التوافق بين الديمقراطية والإسلام، وسيجد الباحث نفسه مضطرا ثانية لمناقشتها على أسس مختلفة، تتراوح بين الديني/الفقهي ونظريات التنمية وما بينهما.

إن النظريات المستخدمة في العلوم السياسية والاجتماعية ليست كالنظريات العلمية التي تتحول إلى قوانين علمية يمكن استخدامها لاجراء حسابات دقيقة، بل هي آراء يتم التعبير عنها بدرجات متفاوتة من الموضوعية. ونتيجة لذلك، من الممكن الوصول إلى نظريات ذات استنتاجات متناقضة، فمثلا يمكن للمودودي وقطب أن يجزما بعدم التوافق بين الديمقراطية والإسلام يمكن لغيرهما أن يجزما بوجود توافق. والأمر نفسه ينطبق على نظريات لويس وهنتنغتون وفوكوياما وغيرهم.